يوم 19 نوفمبر 2023م

المحاضرة رقم 08

الفرع الثاني: النطاق الشخصي (الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني). يعد النطاق الشخصي للقانون الدولي الإنساني جوهر هذا الأخير وسبب وجوده، فالحماية التي يوفرها لبعض الفئات تعود لعدم قدرتهم على خوض الحرب أو عدم استطاعتهم استكمالها، ووفقا لما ورد في اتفاقيات جنيف 1949 نجد ان القانون الدولي الإنساني قد حدد أربع فئات يشملها النطاق الشخصي لهذا القانون، وكفل لها حقوقا على أطراف النزاع مراعاتها أثناء خوض الحروب وهي:

◀ الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان.

◀ الغرقى والجرحى والمرضى من القوات المسلحة في البحار.

◀ أسرى الحرب.

◀ المدنيين أثناء النزاع المسلح وأثناء الاحتلال الحربي.

كما أدرج حماية خاصة لفئات محددة بذاتها بسبب طبيعتها نذكر منها: النساء، الأطفال، اللاجئين، الفرق الطبية، رجال الدين، مرافقوا القوات المسلحة الذين ليسوا جزءا منها، الصحفيين... ولا يمتد النطاق الشخصي للقانون الدولي الإنساني لفئتين بالتحديد هما الجواسيس والمرتزقة.

والملاحظ ان الفئات الثلاث الأولى تنتمي إلى فئات المقاتلين قبل أن تتوقف عن القتال اضطرارا أو اختيارا، أما الفئة الرابعة فهي فئة المدنيين الذين لا يشاركون في القتال أصلا.

ولم تميز اتفاقيات جنيف وملحقها بين المدنيين والعسكريين المنتمين لفئة الجرحى والمرضى، فقد نصت المادة الثامنة من البروتوكول الإضافي الأول في الفقرتين (أ وب) على ما يلي: "الجرحى والمرضى هم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية بسبب الصدمة أو المرض أو أي اضطراب أو عجز ، بدنيا كان أم عقليا والذين يحجمون عن أي عمل عدائي، ويشمل هذان التعبيران أيضا على الوضع والاطفال حديثي الولادة والأشخاص الآخرين الذين قد يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية عاجلة مثل ذوي العاهات وأولات الأحمال الذين يحجمون عن أي عمل عدائي".

و"المنكوبون في البحار وهو الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يتعرضون للخطر في البحار أو اية مياه أخرى نتيجة لما يصيبهم أو يصيب السفينة أو الطائرة التي تقلهم من نكبات، والذين يحجمون عن أي عمل عدائي، ويستمر اعتبار هؤلاء الأشخاص منكوبين في البحار أثناء انقازهم إلى أن يحصلوا على وضع آخر بمقتضى الاتفاقيات أو الملحق، وذلك بشرط أن يستمروا في الإحجام عن أي عمل عدائي.

أولاً: نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني على فئة المقاتلين. تضم هذه الفئة الجرحى، والمرضى من القوات المسلحة في الميدان، والمنكوبين في البحار، وأسرى الحرب.

1- الجرحى و المرضى من القوات المسلحة في الميدان.

نصت المادة الثامنة من البروتوكول الإضافي الأول في الفقرتين (أ و ب) على ما يلي: "الجرحى والمرضى هم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية بسبب الصدمة أو المرض أو أي اضطراب أو عجز ، بدنيا كان أم عقليا والذين يحجمون عن أي عمل عدائي، ويشمل هذان التعبيران أيضا على الوضع والاطفال حديثي الولادة والأشخاص الآخرين الذين قد يحتاجون إلى مساعدة او رعاية طبية عاجلة مثل ذوي العاهات وأولات الأحمال الذين يحجمون عن أي عمل عدائي".

ويظهر لنا من خلال نص هذه المادة أنها لم تميز بين الضحايا العسكريين، والمدنيين، فقد تجاوزت الوصف الخاص بالمتضرر مركزة على حالته الصحية. وعليه فالجرحى والمرضى، هم الأشخاص العسكريين، أو المدنيين الذين تعرضوا لصدمة، أو مرض، أو أصيبوا باضطراب، أو عجز بدني، أو عقلي، مما يجعلهم بحاجة للمساعدة، أو الرعاية الطبية شرط امتناعهم عن القتال، كما يدخل أيضا ضمن هذه الفئة، ويتمتع بنفس المعاملة المقررة لها، النساء في حالة الوضع، والأطفال حديثي الولادة، ومختلف الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة، والرعاية الطبية العاجلة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء الحوامل.

2- المنكوبين في البحار.

تطرت المادة الثامنة في فقرتها الثانية لتعريف المنكوبين في البحار والذين يتمثلون في الغرقى، والجرحى، والمرضى من القوات المسلحة في البحار كما يلي: و"المنكوبون في البحار وهو الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يتعرضون للخطر في البحار او اية مياه أخرى نتيجة لما يصيبهم أو يصيب السفينة او الطائرة التي تقلهم من نكبات، والذين يحجمون عن أي عمل عدائي، ويستمر اعتبار هؤلاء الأشخاص منكوبين في البحار أثناء انقاذهم إلى أن يحصلوا على وضع آخر بمقتضى الاتفاقيات او الملحق، وذلك بشرط أن يستمروا في الإحجام عن أي عمل عدائي.

ويظهر لنا من خلال نص المادة السابقة الذكر أنها لم تميز بخصوص المنكوبين في البحار بين العسكريين، والمدنيين بل ركزت فقط على الحالة الصحية للمنكوب في البحر.

ونشير إلى أن الجرحى، والمرضى، والمنكوبون في البحار يتمتعون بالحماية طبقا لقواعد القانون الدولي

الإنساني، بحيث يلتزم الطرف الذي يقع تحت سيطرته جرحى، أو مرضى، أو منكوبين في البحار، باتخاذ التدابير الممكنة وفي أقرب الآجال بالبحث عنهم وجمعهم، وإجلائهم دون تمييز مجحف، مع السماح للمنظمات الإنسانية بالمشاركة في عملية الجمع والإجلاء، ومدّهم بالرعاية الصحية التي يحتاجونها والامتناع عن سوء معاملتهم و الحفاظ على ممتلكاتهم الشخصية من النهب .

3- الأسرى.

* **تعريف الأسير:** تعد اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة الأسرى، أهم اتفاقية دولية بخصوص أسرى الحرب، حيث جاءت نتيجة مراجعة اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة الأسرى المبرمة في 27 جويلية سنة 1929 ومن خلال قراءتنا لمختلف نصوصها نجد أنها لم تتضمن تعريف لمصطلح الأسير، بل اكتفت بذكر مختلف الفئات التي تندرج ضمنه والتي نذكرها فيما يلي:

◀ **الفئة الأولى:** أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات المسلحة".

◀ **الفئة الثانية:** "أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلا، علي أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:

(أ) أن يقودها شخص مسؤول عن رؤوسيه،

(ب) أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد،

(ج) أن تحمل الأسلحة جهرا،

(د) أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها".

فطبقا لنص المادة السابقة الذكر، فإن أفراد الميليشيات، و الوحدات المتطوعة، التي لا تعد في الأصل جزء من النزاع المسلح، يمكن أن تدرج ضمن فئة أسرى الحرب، متى كانت تحت إشراف قيادة مسؤولة، وتملك علامة تمييزها، التي من خلالها يمكن التعرف عليها من بعد، كذلك تحمل الأسلحة مع التزامها عند قيامها بالعمليات العسكرية بقوانين، وأعراف الحرب.

◀ **الفئة الثالثة:** "أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة، أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.

◀ **الفئة الرابعة:** يعد من فئة أسرى الحرب مختلف المرافقين للقوات المسلحة من مدنيين وصحفيين وغيرهم، حيث تنص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة على ما يلي: "الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءا منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين، شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها".

◀ **الفئة الخامسة:** يتمتع أفراد الأطقم الملاحية بصفة الاسرى، في حالة وقوعهم تحت الأسر طبقا لاتفاقية جنيف الثالثة حيث تنص في المادة الرابعة بالفقرة الخامسة منها على: "أفراد الأطقم الملاحية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي".

◀ **الفئة السادسة:** سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهرا وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

كما نصت المادة 44، فقرة أولى من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على تعريف الأسير: "يعد كل مقاتل ممن وصفتهم المادة 43 أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم".

ويجب على أطراف النزاع احترام قواعد الحماية، والمعاملة المقررة للأسرى ضمن اتفاقية جنيف الثالثة السابقة الذكر، وعلى رأسها ضمان حصول الأسرى على القدر الكافي من الطعام، والماء، واللباس، والمأوى، والعناية الطبية والظروف الصحية، والسماح لهم بمراسلة ذويهم، مع احترام معتقداتهم الدينية، والسماح لهم بممارسة شعائرتهم الدينية، وإطلاق سراحهم وإعادةهم لأوطانهم دون إبطاء بعد انتهاء العمليات العدائية الفعلية.

* الأشخاص الذين لا يتمتعون بحقوق الأسرى: تتمثل هذه الفئة أساسا في الجواسيس، و المرتزقة.

أ- الجواسيس: التجسس هو جمع معلومات أو محاولة جمعها في إقليم يسيطر عليه الخصم، وذلك من خلال القيام بعمل من أعمال الزيف أو تعمد التخفي. ويشمل التعريف المقاتلين الذين يرتدون ثياباً مدنية أو الذين يرتدون الزي العسكري للعدو، لكنه يستثني المقاتلين الذين يقومون بجمع المعلومات وهم يرتدون زيهم الخاص".

وتنص المادة 46 في فقرتها الأولى من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف على أنه إذا وقع أي فرد في القوات المسلحة لطرف في النزاع في قبضة الخصم أثناء قيامه بالتجسس فلا يكون له الحق في التمتع بوضع أسير الحرب ويجوز أن يعامل كجاسوس وذلك بغض النظر عن أي نص آخر في الاتفاقيات. كما تنص القاعدة 107 من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني على أنه ليس للمقاتلين الذين يقعون في قبضة الخصم أثناء قيامهم بالتجسس الحق في وضع أسير الحرب.

ب- المرتزقة: عرفت المادة 47 بفقرتها الثانية من البروتوكول الإضافي الأول المرتزقة كما يلي: "المرتزق هو أي شخص:

أ) يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح،

ب) يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية،

ج) يحفره أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبدل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه، وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم،

د) ليس من رعايا أي طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع،

هـ) ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع،

و) ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة.

كما نصت ذات المادة في فقرتها الأولى أنه "لا يجوز للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب.

كما نصت القاعدة 108 من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني على "ليس للمرتزقة الحق في وضع المقاتل أو أسير الحرب وفقاً للتعريف الوارد في البروتوكول الإضافي الأول.